

## خطة عمل مقدمة من طاقم الآثار

**مقدمة**  
تشمل خطة العمل المقترحة تعريفاً أولياً بطبيعة المهام المطروحة، ثم تصوراً أولياً لكيفية انجاز المهام التي اتيحت بطارق الآثار كما جاء في كتاب التكليف الصادر عن رئيس الطواقم الاستشارية والفنية والمنبثق عن الفريق الفلسطيني لموتير السلام. وتهدف خطة العمل المقترحة إلى تزويد الوفد الفلسطيني المفاوض بالمعلومات الفنية الضرورية من أجل تمثيل قضية الآثار في المفاوضات الجارية، ووضع تصور للمرحلة المقبلة يضمن عناصر التطور نحو السيادة الكاملة. وقد أعدت الخطة الحالية من قبل منسق الطاقم بعد مشاورات أولية مع أعضاء الطاقم.

**عضوية الطاقم**  
يضم طاقم الآثار في عضويته أربع أشخاص بمن فيهم منسق الطاقم، وربما تستدعي الحاجة إلى إضافة شخص أو اثنين في القريب العاجل، وبعتمد هنا على الحاجة العمل من جهة، ثم مني استعداد افراد الطاقم للتفرغ الجزئي من أجل انجاز المهام المحددة.

**استراتيجية العمل: مستويان من العمل**  
تقوم استراتيجية العمل على التمييز ما بين مستويين من العمل، يمكن الفصل بينهما إجرائياً، المستوى الأول، ويشمل كافة المعلومات الأولية وال مباشرة التي يجب أن تكون تحت تصرف الوفد المفاوض على جنح السرعة، والتي يجب أن تشكل الوعي المبكر للوفد، وتمثل موشاً على طاقتهم على طرح قضية الآثار في مجالات أخرى كالارض، والثروة الباطنية والسياسة.  
ويشمل المستوى الأول أيضاً، صياغة توصيات مبكرة حول بعض القضايا، كجزء من مطالبة الفلسطينيين بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، وتشمل حقوق الإنسان الفلسطيني في مجال الآثار على سبيل المثال. المستوى الآخر من العمل ويشمل القضايا التي تحتاج إلى قدر من المعلومات البحثية، والتي بدونها لا يمكن أن تكون هناك مصداقية لأي ادعاء يتربّع عليها، مثل المطالبة بالمتلكات الحضارية المنقوله أو المصادرية من الأرض المحتلة، أو السيادة على المتحف الفلسطيني "روكفلر" كجزء من قضية القدس.  
لقد جرى تقسيم أولي للمهام المطروحة على أعضاء الطاقم من أجل ضمان قدر من تقسيم العمل، وتسهيل عملية الضبط، وتشمل المجالات التسعة التالية:

**أولاً: واقع جهاز الآثار في العهد الاردني**  
يشمل المعلومات المتعلقة بوضع دوائر الآثار المحلية والمتحف، وتسجيل الواقع الأثري وصيانته المواقع وحراستها، إضافة إلى التنقيبات والمسوحات الأثرية، ثم الكادر البشري، والإمكانات الفنية واللوجستية المتوفرة في دوائر الآثار المحلية إنذاك.

## **ثانياً: وقع جهاز دائرة الآثار التابع للادارة المدنية**

وتشمل اضافة الى اصناف المعلومات السابق ذكرها، كافة المعلومات المتعلقة بدوائر الآثار التابعة لجهاز الادارة المدنية:

- الرفع القانوني والتغييرات التي جدت عليها بعد عام ١٩٦٧
- الكادر البشري
- الامكانيات الفنية واللوجستية
- الميزانية
- المشاريع

## **ثالثاً: هيكلية دائرة الآثار المقترحة في المرحلة الانتقالية**

ويشمل تقديرنا اولياً لمتطلبات دائرة آثار فلسطينية في المرحلة الانتقالية تضمن عناصر التطور نحو سلطة ائرية مستقلة معاصرة في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية. ان وضع تصور اولي لدائرة آثار معاصرة يجب ان يأخذ بعين الاعتبار التجربتين الاسرائيلية والاردنية، ولا يجب ان يكون بالضرورة تكراراً لاي منهما.

## **رابعاً: متطلبات تطوير الكادر البشري لدائرة الآثار**

ويشمل اعداد لائحة بالاحتياجات لتطوير الكادر الموهول على العمل في دائرة الآثار، وتنسب هذه المهمة طبعاً راهننا، بالنظر الى ان هذه المهمة غير منوطه بالماواضيع الحالية، الا بقدر تعزيز مستوى الجاهزية الفلسطينية على هنا الصعيد، ومن اجل الاستفادة من برامج التطوير المطروحة لدعم المسيرة السلمية. لهذا سنشرع في اعداد قائمة بالاحتياجات، بما في ذلك اقتراح سلم للأولويات، والعمل بالتعاون مع طاقم التدريب على تطوير معايير واضحة من اجل اناقة الفرصة للمرشحين للاستفادة من هذه الفرص.

## **خامساً: الآثار والقانون:**

يعتبر من المجالات المعقدة التي يتشارب فيها القانون الاردني والاسرائيلي والدولي والتي سنحتاج في صياغتها النهائية الى مرجع قانوني، ولكننا سنحاول ابراز الجانب الآخر من المسالة، بما في ذلك المشاكل العملية المتربعة على القانون السائد. ان تحقيق ضمانة قانونية ستكون مرتبطة عموماً بمستوى الاجاز السياسي في هذا المجال. وفي هنا النطاق سنحاول طرح قضية الآثار الفلسطينية ببعديها المحلي والدولي.

## **سادساً: الممتلكات الحضارية**

وتشمل جرياً بالممتلكات الحضارية التي نقلت الى خارج الارضي المحتلة، سواءً ما كان منها موجوداً في متاحف الارضي المحتلة، او اي موسسة اخرى قبل سنة ١٩٦٧، ثم ما تم الكشف عنه سواءً بطريق الصدفة ومن خلال تقييمات اقاضية او منظمة منذ سنة ١٩٦٧ وحتى بعد فعالية صلاحيات الحكومة الانتقالية.

## **سابعاً: المتاحف**

دراسة اولية عن وضع المتاحف القائمة قبل سنة ١٩٦٧ وفترة الاحتلال، ثم قابلية هذه المتاحف على التطور في ظل المرحلة الجديدة، وانا ما نمطلقنا من التقدير الاولى القائل بأن هناك نقصاً في المتاحف ، بدليل عدم وجود متاحف في المدن الكبيرة في فلسطين، مثل غزة ورام الله ونابلس، بما يستدعي انشاء متاحف جديدة. ثم الرفع الناجم عن بسط يد دائرة الآثار الاسرائيلية على مقدرات المتحف الفلسطيني في القدس.

## ثامناً: القدس

نظراً إلى محورية القدس في العملية السياسية الجارية، فلابد من التاكيد أيضاً على الأهمية الأثرية البالغة لهذه المدينة، وضرورة ضمان السيادة الأثرية عليها بما في متحف الآثار الفلسطيني في أي حل قادم.

## تاسعاً: غزة

رغم أن كافة القضايا المتعلقة بقطاع غزة ستطرح في المجالات السالفة الذكر، إلا أن هناك ضرورة للتعامل الاستثنائي مع الأرض في غزة نظراً إلى أن الخلفية المختلفة عن الضفة الغربية في ما يمت إلى وضع الآثار قبل عام ١٩٦٧، وبالنظر إلى الوضع القانوني المختلف، والذي يستوجب معالجة خاصة.

## الخطة الزمنية

يعتمد التقدير الحالي على عدة عوامل أهمها السقف الزمني العام لعمل الطاقم، وقدرة الطاقم على التفرغ الجزئي، شم توفر الامكانيات الفنية والمالية لعمل الطاقم، وأذا ما أخذنا بالاعتبار مجموعة هذه العوامل ،يمكن اقتراح فترة زمنية تتراوح ما بين ثلاثة شهور كحد ادنى (وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على مهام المستوى الأول) وسنة كحد اقصى.

## الميزانية:

يحتاج عمل الطاقم إلى ميزانية لتغطية الجوانب التالية:

- شراء مجموعة من الوثائق الأساسية
- تصوير / ميكروفيلم الخ
- مواصلات، زيارات عمل
- بدل تكليفات محدودة لجمع المعلومات

منسق الطاقم

١٩٩٢ / ٣ / ٥